

## «الوطنية الفلسطينية» وحركة المقاطعة

أنها تشكل رأس الحربة التي تتصدى للمشروع الأميركي الهادف إلى فرض التطبيع العربي الكامل مع دولة الاستعمار الاستيطاني مقابل تصفية القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، تشعر إسرائيل بسعادة غامرة بعد فشلها الذريع في التصدي للمد الكاسح للمقاطعة عالمياً، وما هي تستنجد بالإدارة الأميركية لغزو العالم العربي وتحقيق ما عجزت عن إنجازه منذ عام 1977، أي عام الزيارة الطبيعية الأولى التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

كل التقارير التي تصدر من إسرائيل، ومن وزارة الشؤون الاستراتيجية بالذات، تشير إلى خوف إسرائيل الوجودي من حركة المقاطعة وعجزها، أي المؤسسة الصهيونية الحاكمة، عن مواجهة هذا السلاح «غير التقليدي» الذي يعمل بشكل يلغي عملية الأسلوة التي مرّ بها العقل الفلسطيني على مدار السنوات الماضية، والتي قبل من خلالها «بالتعايش» مع نظام الأبارتهيد، بل الاعتراف به، مقابل وعد بالسماح بإقامة معزل عرقي معترف به من المجتمع الدولي. إن خوف إسرائيل من حركة المقاطعة يكمن في أن الحركة تعمل على تحرير العقل الفلسطيني من الشعرات الفارغة المضمون، ومن خلال الارتكان على قوة الشعب من ناحية، وعلى الضمير الأممي الذي أسهم في محاصرة نظام الأبارتهيد الجنوب. أفريقي والقضاء عليه.

لقد حققت حركة المقاطعة إنجازات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية على المستوى الرسمي بعد إنجازها انتصارات هائلة على صعيد المجتمع المدني الدولي. ومن آخر إنجازات الحركة إصدار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريراً يجمع قائمة بالشركات المتورطة العاملة في المستعمرات، وهو لا شك غير كافٍ، لكنه خطوة في غاية الأهمية، كونه يرسخ مبدأ عدم الاستثمار تمهيداً لفرض عقوبات على إسرائيل. ويأتي ترشيح حركة المقاطعة في هذه المرحلة الصعبة، «جائزة نوبل للسلام» هذا العام كمؤشر على التقدم الذي أحرزته الحركة في هذا الفضاء الأممي.

إن الفارق بين المشروع الوطني بتعريفه السائد، أي إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الـ67 أو على جزء منها يتم التفاوض عليه من خلال تبادل الأراضي (الفلسطينية) والتفاوض على حل عادل لقضية اللاجئين مع عدم التطرق مطلقاً إلى حقوق 1,4 مليون فلسطيني يعاملون كمواطني درجة ثلاثة في إسرائيل، وبين برنامج يناضل ضد استعمار استيطاني وأبارتهيد، يكمن في الشعرات التي تطرحها حركة المقاطعة من حرية وعدالة ومساواة. هذه الشعرات بمجملها هي التي تعبّر عن تطلعات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل (67 و48) والشتات. وهذا بالضبط ما يقلق المؤسسة الصهيونية الحاكمة. ويشكل الرد العملي على المشاريع التصفوية التي يجري ترويجها، من صفقة القرن، إلى التطبيع العربي الرسمي الوقح!

\* محلل سياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة»، وأستاذ جامعي في جامعة الأقصى - غزة

### حيدر عيد\*

تشهد المرحلة الحالية عملية موت «الوطنية الفلسطينية» بتعريفها السائد الذي فرضته البورجوازية الفلسطينية ليعبر عن مصالحها الطبقيّة، والذي تميز تاريخياً بالانتقال من شعارات ثورية تحريرية تسعى لتحرير «الوطن السليب» وعودة اللاجئين إلى القرى والمدن التي طهروا عرقياً منها، وإلحاق هزيمة تاريخية بالمشروع الاستعماري الصهيوني ثم بناء دولة ديمقراطية لكل سكانها، إلى القبول بباتنوتستان على جزء من أرض فلسطين التاريخية. وفي الوقت نفسه، تشهد المرحلة الحالية عملية مخاض لحراك قاعدي جديد يتميز بقدرة على تخطي الحدود الفصائلية المقيدة للإبداع المقاوم. يتحرك هذا الحراك أفضياً وباستراتيجية تمكنه من احتواء واستيعاب القطاعات الشعبية العريضة وتحدي الاحتلال والأبارتهيد، وإيضاً بأسلوب يتميز بالسعي إلى الوعي الوطني ولكن ليس على حساب الوعي الاجتماعي.

إن الرد الذي بدأ بالتبلور على تصفية القضية الفلسطينية، من خلال الاعتراف الأميركي بالقدس «عاصمة لإسرائيل»، وتصويت «الليكوود» على ضم الضفة الغربية، ومحاولة إنهاء حق اللاجئين في العودة، وإصدار الكنيست الإسرائيلي المزيد من القوانين العنصرية، هو مقاومة شعبية بالمعنى الشامل للكلمة، وكذلك مشاركة كل قوى الشعب الفلسطيني مع حركة مقاطعة تتنامى بشكل يقض مضاجع القيادات الإسرائيلية. ولكن المؤسف، ومن منطلق نقدي، هو عدم انخراط الكثير من القوى الفصائلية (الوطنية) في المقاومة الشعبية انخراطاً فعلياً بل لفظياً فقط، وهذا يعود إلى استعلاء الفصائل في التعامل مع أشكال المقاومة كونها لا تمر من تحت عباءتها الأيديولوجية، أو بسبب عدم نضجها وعدم انتفاحتها وإطلاعها على التجارب النضالية الأممية الأخرى.

ففي حين نتجج في الدعوة مجتمعة إلى مسيرة مليونية نصره للقدس، تفشل في إقناع أعضائها وأنصارها، بل حتى قياداتها من الصف الأول، بالمشاركة في فعاليات وأنشطة المقاطعة وغيرها من أشكال المقاومة الشعبية، كالدعوة إلى مليونية نصره للقدس، رغم توافر كل الإمكانيات المادية والدعائية. كذلك تكمن الإشكالية الأخرى، التي برزت في العقدين الأخيرين، في تراجع العمل التنظيمي الفلسطيني وتحوله إلى الارتكان على تراث ثوري لتبرير تنازلات خطيرة تتخطى القيم والتقاليد المتعارف عليها وطنياً. من جهة أخرى، أسهمت عملية «جرف الوعي» أو «أسلوة العقل الفلسطيني» في خلق انعكاسات وارتدادات هائلة، ليس فقط على مجمل العمل الوطني الفلسطيني، بل على مفهوم التحرير برمته. وربما من الأفضل في هذه المرحلة التصفوية تخطي المطالبة بمراجعات داخلية في الفصائل والأحزاب الوطنية بسبب الوصول إلى طريق مسدود، والعمل على استعادة زمام المبادرة من الصف الثاني والأجيال الشابة.

تكمن أهمية حركة المقاطعة (بي دي أس-BDS) في

ولم يكن واضحاً لماذا رفض الفلسطيني القول علناً عن محتوى هذه الإهانة التي عرفت بعد ذلك حين تبرعت محامية تدافع عن حقوق الإنسان بالدفاع عنه. في البداية، تبدو شخصية الفلسطيني إيجابية: رجل مظلوم ليس له إذن بالعمل ويعمل في مهنة أدنى من مهاراته، أخلاقياً غير مستعد للتغطية على الرشى والفساد. ولكن فجأة نجد أن له ماضياً مخيفاً من العنف، حيث إنه ضرب الطباخ الأردني بطنجرة على رأسه متسبباً في إعاقة الدائمة لأنه رفض أن يعطي الطفل الصغير رغيفاً إضافياً من الخبز.

ولكن ذروة الفيلم وما أراد المخرج إبرازه تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن الحرب الأهلية والظلم الذي عاناه اللبناني، ويتضح ذلك حين ركز في مقطع خاص عن بشاعة الحرب الأهلية على ما جرى في بلدة الدامور، مبرراً مسلك الفاشيين وعنصريتهم! فالعرب الأهلية البشعة التي يجب ألا تتكرر لم تبدأ في الدامور ولم تنته عندها. واختيارها كان ما جرى فيها لم يحدث لغيرها من مناطق أخرى فلسطينية ولبنانية. يميز بين ضحايا الحرب الأهلية، فيذكر بعضهم وينسى آلاف الضحايا الآخرين.

مخرج الفيلم جعل الفلسطيني يعلق تعليقاً سخيفاً غريباً بعد استعراض معركة الدامور المشؤومة إذ يقول له: «أنتم كنتم تلهون وترقصون وتقضون وقتكم في مدينة كان». هذا غير صحيح، إذ كان الكثير منهم غارقاً في القتل والتطهير العرقي للفلسطينيين والمسلمين والمسيحيين المعارضين في مناطقهم.

لو لم يكن مخرج الفيلم يريد الإساءة إلى الفلسطيني في مختلف أحداث الفيلم، لجعله يقول للبناني هنا: الحرب الأهلية بشعة دفع ثمنها الشعبان اللبناني والفلسطيني وما حدث مؤسف، عنصريتكم وفاشيتكم هي التي بدأت الحرب وأجبتها. وقول ذلك تعبير صحيح عن موقف عموم الفلسطينيين. كثيرون وجدوا الفيلم ضعيفاً فنياً وفيه العديد من الثغرات، وبمقارنته فنياً مع فيلم دويري الأول بيروت الغربية، كان الأول أفضل. ولكن سخونة موضوع «القضية 23» أسهمت في انتشاره لأسباب متناقضة. الحرب الأهلية في لبنان انتهت. وإذا أراد أحد فتح صفحة الحديث عنها بعيداً عن العنصرية والخطورة والتمني لإيادة شعب بالكامل، يجب ألا يكون الحديث عنها لتبرير أعمال مفرجها، ورموزها الفاشيين، أو للتعبير عن الأمانى القديمة بإيادة الآخرين. مع أن المحكمة في الفيلم تجزئ الفلسطيني، فإن الفيلم يدين الشعب الفلسطيني، ويقدم الأعداء والمبررات للتجيش العنصري والطائفي وخطاب الكراهية والعنف بالمطلق. لا لتلميع للفاشية، بل كل الإدانة لمن يبرز لشارون وأشكاله وحلفائه!

\* ناشطة في

«الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» - لبنان

الذي فشل أيضاً في القضاء على الثورة رغم الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القواعد العسكرية والقرى اللبنانية الحدودية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، رغم إقامة إسرائيل شريط العار الحدودي بقيادة ميليشيا سعد حداد (ثم أنطوان لحد) بعد عدوان 1978. وجاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وقدمت إليه القوات الفاشية كل التسهيلات والدعم مع الترحيب الحار! جذور الفاشية ما زالت عند الطرف أو الأطراف التي تحلم بالحفاظ على مصالحها وتفوقها أمام أي خلل في موازين القوى أو تغيير جذري نحو التعددية والتقدم الاجتماعي، وتحاول القضاء على الآخر باستعمال الوسائل كافة، بما فيها الخيار العسكري إذا فشلت الخيارات الأخرى، بما فيها التاجيج الإعلامي والإغراءات المالية، وطبعاً التاجيج الطائفي أو المذهبي، فهو السلاح الأمضى في لبنان لتغليف الصراع الاجتماعي والمؤسسي على السلطة.

من المؤسف أن تجري هذه الأيام محاولة لتثوية التاريخ، إذ إن المصالحة تمت في لبنان ولكن لم يتم التقويم أو المحاسبة لمن كانوا مسؤولين عن تدمير الوطن. ويجري اليوم التلميع والتزوير لرموز الفاشية اللبنانية، وعلى رأسها بشير الجميل وسمير ججع. هل هذا استعداد لشئ جديد أوسع مع لاعبين قدامى/ جدد واصطفافات جديدة؟

### فيلم الإهانة أو «القضية 23»

من هنا، أحب أن أتطرق إلى فيلم زياد دويري الملتبس «القضية 23». ويبدو أن بعض وسائل الإعلام، التي لا مجال لذكرها هنا، تمضي في المسار نفسه. ويجب التأكيد على رفض التطبيع الذي قام به الدويري بتصوير فيلمه السيئ «الصدمة» أو «الاعتداء» عن رواية لا تقل سوءاً للكاتب الجزائري ياسمين خضرا. الفيلم الجديد يبدو للبعض متوازناً، ولكنه ملتبس وهدهد في النهاية واضح رغم التبرئة من جهة والإدانة من جهة أخرى. فهو في العمق فيلم غير متعاطف مع الفلسطينيين ويروج لتبويض تاريخ الفاشية اللبنانية وتبرير جرائمها وإنعاشها.

يقوم الفيلم على حدوث مشكلة بين فلسطيني ومسيحي لبناني يميني، ولكن التغطية الإعلامية العامة للفيلم تشير إلى أنها بين عموم الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين، وهذا بحد ذاته تشويه للحقيقة والتاريخ؛ فالشعب الفلسطيني بعيد كل البعد عن الطائفية؛ يظهر البطل المسيحي في الفيلم معجباً ومتأثراً برموز الفاشية، من بشير الجميل إلى سمير ججع، ولهذا لم يتردد في أن يقول للفلسطيني بعد شجار بسيط: «إنتم [أنتم] شعب بلا أصل «و» يا ريت شارون خلص عنكم»، وهذا خطاب فاشي بامتياز يروج ببساطة للإيادة الجماعية!

كان من الطبيعي أن يغضب الفلسطيني ويسدد له لكمة قوية. وهنا يرفع عليه اللبناني القضية التي هي حبكة الفيلم.

حققت حركة المقاطعة إنجازات مهمة على الصعيد الرسمي والمجتمع المدني الدولي (أي بي إيه)



تأسيساً على ما عرضناه، نشير إلى أن ضمان الأكراد حقوقهم السياسية والثقافية والمدنية يستوجب وضعها في سياق وطني ديموقراطي، ما يعني التنسيق مع القوى السياسية السورية ومكونات المجتمع السوري لتشكيل رؤية سياسية وطنية ديموقراطية تقود إلى تمكين دولة المواطنة، وتؤسس لنموذج حكم برلماني لا مركزي يعزز تداول السلطة والتشاركية السياسية والفصل بين السلطات، ويحافظ على تماسك كيانية الدولة السورية والاستقرار والتماسك المجتمعي، أي تخطي إشكالية تسييس التمثيل الأقلي الإثني الطائفي والمذهبي في سياق بناء هوية سورية جامعة، وإلا فستكون جميعاً أمام مخاطر كارثية لن تنحصر في موجات التدخلات والاحتلالات الخارجية.

\* باحث وكاتب سوري

تهدد أنقرة بتوسيعه إلى مناطق أخرى هدفه كما تدعى حماية أمنها القومي من التمدد الكردي، ومنع القوات الكردية المدعومة أميركياً من الانتشار على الشريط الحدودي بينها وبين سوريا. ولذلك علاقة مباشرة بمخاوفها من قيام دولة كردية على حدودها. ورغم غياب المؤشرات الدولية والإقليمية الكافية على إقامة دولة كردية، فإن مصالح واشنطن في تثبيت وجودها العسكري في سوريا، إضافة إلى تقاطع مصالحها مع أكراد سوريا، يمكن أن تشكل مدخلاً إلى إقامة كيان كردي شرق الفرات. ومن المرجح أن يسهم ذلك في تقيؤ عداقة واشنطن بغير دولة، وبشكل خاص تركيا وروسيا، ما يعني ارتفاع وتيرة الاضطرابات الإقليمية، وإعادة إنتاج تحالفات دولية وإقليمية جديدة تستند إلى معايير مختلفة.